

# أثر غياب قانون الموازنة العامة لأقليم كردستان على أداء ديوان الرقابة المالية

(دراسة استطلاعية لأراء عينة من المهنيين العاملين في ديوان الرقابة المالية لأقليم كردستان)

دهيشو ريواري علي<sup>1</sup> هاوري انور رمضان<sup>2</sup>

<sup>1</sup>قسم تقنيات المحاسبة، الكلية التقنية، الادارية أربيل، جامعة أربيل التقنية، أربيل، العراق  
<sup>2</sup>كلية التربية، جامعة بغداد، بغداد، العراق

## المستخلص

يهدف هذا البحث الى تعريف المفهوم قانون الموازنة العامة للدولة ، وكما يهدف مفهوم الرقابة و اجهزة الرقابية للحكومة مثل ديوان الرقابة المالية لأقليم كردستان -العراق ، وبيان التأثيرات قانون الموازنة العامة للأقليم على أداء ديوان الرقابة المالية لأقليم كردستان -العراق ، وبيان اثر العلاقة بينها عن غياب قانون الموازنة العامة خلال سنوات التي لم تصدر اي قانون الموازنة العامة للأقليم . ويتم توزيع استمارة الاستبيان على عاملين في ديوان الرقابة المالية للأقليم ، وتحليل وعرض النتائج بأستخدام البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية التي تسمى (SPSS) ، في اطار الفرضيات الدراسة واستخدام المنهج الوصفي ، حول المتغيرات الدراسة وتوزيعها على عينة البحث في ديوان الرقابة المالية ، ومن التوقعات التي يتم توصل اليها من الاستنتاجات والتوصيات التي تحقق الاهداف البحث.

مفاتيح الكلمات: يتم ادراج خمس مفاتيح كلمات.

## 1. المقدمة

الرقابة الاجرائياتها لتعظيم وتحقيق والحفاظ على اساليب الرقابية فعالة التي يساهم في تنمية وتوظيف الميزانيات للحكومة .

وتعتبر ديوان الرقابة المالية لأقليم كردستان- العراق هي بوصلة الموجهة على أداء المالي لدى سمحات الحكومية حيث يعتبر اداة محممة لتحقيق الرقابة و اهدافها ، ومن العمليات التطبيقية العديدة التي يمارسها ديوان الرقابة من اجل تعظيم الاستفادة من الموارد المالية للدولة والحفاظ عليها وفق سياسات الرقابية الفعالة ، وان دور القانون الموازنة العامة و تأثيراتها على أداء ديوان الرقابة المالية في اقليم و لتخطية طموحاتها من خلال وجود القانون الموازنة العامة و مدى تأثير على أداء ديوان الرقابة المالية في حالة غياب قانون الموازنة العامة لأقليم كردستان .

هذا ان الموازنة العامة لها ادوات السياسة المالية و التي تظهر و اهمية اساسية تعكس السياسات والبرامج للحكومة ، والذي من اهم الاعمالها تمويل سياسات الداخلية والخارجية لها بجميع قطاعات المالية و الاجتماعية والاقتصادية و السياسية التابعة لها ، ومع ذلك ان الارقام الموازنة تعكس توجهات الحكومة و البرامج المتعلقة بالسياسي و المالي ، وبما ان هذه الارقام تتغير بحسب التغيير البرنامج السياسي للحكومة المتعاقبة في الدولة ، وان الموازنة العامة للدولة هي توقعات واجازة لنفقات و ايرادات الدولة على مدى او فترة مقبلة وهي عادة تكون سنة . ومن وجهة نظر المالىين وعرفه بأنها خطة المالية الاساسية لتنفيذ خطة الاقتصادية بما يحقق اهداف وغايات العامة للدولة ، وتماثل

- 4- يوجد إتفاق ذات دالة احصائية عند المستوى بين آراء المشمولة في عينة البحث من الاكاديميين و المهنيين حول اهمية فقرات اداء ديوان الرقابة المالية من قبل الافراد (عينة البحث).
- 5- لا يوجد تأثير (علاقة) ذات دالة احصائية عند المستوى بين آراء المشمولة في عينة البحث من الاكاديميين والمهنيين حول القانون الموازنة العامة في تحسين اداء الديوان الرقابة المالية .
- 6- يوجد تأثير (علاقة) ذات دالة احصائية عند المستوى بين آراء المشمولة في عينة البحث من الاكاديميين والمهنيين حول القانون الموازنة العامة في تحسين اداء الديوان الرقابة المالية .
- 7- لا يتباين تأثير (فضلا عن العلاقة) قانون الموازنة العامة لتحسين ديوان الرقابة المالية تبعا للمؤهل الوظيفي.
- 8- يتباين تأثير (فضلا عن العلاقة) قانون الموازنة العامة لتحسين ديوان الرقابة المالية تبعا للمؤهل الوظيفي.

#### خامسا : حدود البحث :

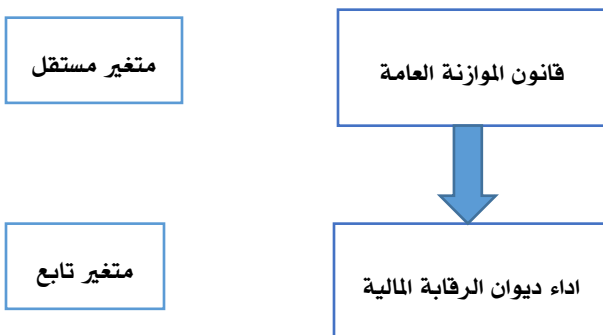
- 1- حدود المكانيّة : تمكن الحدود المكانيّة لهذا البحث في ديوان الرقابة المالية في اقليم كردستان العراق.
- 2- الحدود الزمانية : تشمل حدود الزمنية للبحث من الجمع البيات الخاصة من الفترات (2014 الى 2022).
- 3- حدود البشرية : ان الحدود البشرية لهذا البحث تتمثل الاكاديميين والمهنيين في ديوان الرقابة المالية للاقليم كردستان -العراق.

#### سادسا : مصادر البيانات و المعلومات

- تم جمع البيانات ومعلومات البحث من المصادر التالية :-
- 1- المصادر العربية و الاجنبية من الكتب و الاطرايح و الرسائل و ، ومن المجلات و الدوريات العلمية ، وشبكات و المواقع العلمية من الانترنت لتعزز الجانب النظري للبحث.
- 2- المصادر للجمع البيانات بالنسبة للجانب العملي ، تم صياغة و إعداد استارة الاستبيان لجمع البيانات الاولية في عينة البحث وهي من المصادر الرئيسية للحصول على البيانات .

#### سابعا : نموذج البحث :

على ضوء ما تم عرض مشكلة البحث و هدفه و فرضياته ، ويوضح النموذج التالي متغيرات البحث وما عليها من العلاقات و التأثيرات بينها ، يتكون متغير مستقل واحد وهو ( قانون الموازنة العامة ) و متغير التابع هو ( ديوان الرقابة المالية ، ومن خلال هذه المتغيرات التي تآثر على بعضها و ملائمتها على اداء المتغير التابع وهو ديوان الرقابة المالية لهذه الفترات .



#### فصل الاول :

#### البحث الاول : منهجية البحث

#### اولا : مشكلة البحث:

تتركز مشكلة الدراسة في تأثير غياب القانون الموازنة العامة للاقليم كردستان - العراق مما يؤدي الى فراغ القانوني للادويان الرقابة المالية ويمكن صياغة المشكلة الدراسة في اسئلة التالية :

- 1- هل هناك اهمية لتطبيق قانون الموازنة العامة لأقليم كردستان- العراق ؟
- هل هناك تأثير لغياب اصدار قانون الموازنة العامة لاقليم كردستان - العراق في اداء ديوان الرقابة المالية ؟

#### ثانيا: أهمية البحث :

- تستمد هذه الدراسة اهميتها انها تناول موضوعا بالغ عن اهمية لانها :
- 1- الالهمية العلمية : تكمن الالهمية العلمية للبحث من خلال تاثيرات التي تحلل على البيانات تحليلية على اداء ديوان الرقابة المالية من خلال قانون الموازنة العامة .
- 2- الالهمية العملية : ان اهمية العملية للبحث من خلال قانون الموازنة العامة في ارتفاع المستوى اداء ديوان الرقابة المالية من خلال تنفيذ القوانين الموازنة العامة و التعليمات و تعاميم الصادرة من الجهات المعنية.

#### ثالثا : هدف البحث:

- في ضوء اهمية الدراسة ومشكلتها تهدف الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :
- 1- الاطلاع بالتوازي الموازنة العامة للاقليم كردستان -العراق ، واثرها على الاداء ديوان الرقابة المالية من حيث غياب او عدم وجود القانون الموازنة العامة لهذه الفترة .
- 2- تعرف على وجود علاقة ارتباطية واثاثيرها على اداء ديوان الرقابة المالية ، وتأكد على فروقات الجوهرية من حيث غياب قانون الموازنة العامة للاقليم .

#### رابعا : فرضية البحث

- لتحسين اهداف البحث و ايجاد الحلول للمشكلة الواردة فيها فانه يمكن صياغة الفرضيات التالية :-
- 1- لا يوجد إتفاق ذات دالة احصائية عند المستوى المعنوية بين آراء المشمولة في عينة البحث من الاكاديميين و المهنيين حول اهمية فقرات دور قانون الموازنة العامة من قبل الافراد (عينة البحث).
- 2- يوجد إتفاق ذات دالة احصائية عند المستوى المعنوية بين آراء المشمولة في عينة البحث من الاكاديميين و المهنيين حول اهمية فقرات دور قانون الموازنة العامة من قبل الافراد (عينة البحث).
- 3- لا يوجد إتفاق ذات دالة احصائية عند المستوى بين آراء المشمولة في عينة البحث من الاكاديميين و المهنيين حول اهمية فقرات اداء ديوان الرقابة المالية من قبل الافراد (عينة البحث).

## الفصل الثاني : المبحث الاول : مدخل القانون الموازنة العامة :

### الجانب النظري:

#### اولا: تعريف الموازنة العامة :

وعرف الموازنة في كل وجهة النظر كل من الاقتصاديون و السياسيين والمالية وغيرها من تحديد المفاهيم الاساسية للموازنة وفق ماورد من التعاريف المختلفة لها ما يأتي :  
(المهايني ، 2007: ص96)

#### - المفهوم الرقابي للموازنة العامة :

الموازنة هي اداة رقابية للسلطة للاشراف على اعمال اللجنات من خلال خلال الالتزام بالاعتادات المتخصصة لمختلف الصلاحيات الادارية ، والتحقق من تحقيق الهدف المطلوب وصول اليها وفقا للمبالغ المخصصة لها .

#### - المفهوم المحاسبي للموازنة العامة :

وفي وجهة نظرهم انها ارقام حسابية تمثل الاعتادات المخصصة و المتوقعة انفاقها والايادات التي تتوقع ان تحصل خلال الفترة عادة تكون سنة واحدة ، واهذا تتعامل المحاسبة معها بالتسجيل واطهار النتائج وفق ما تتطلبه في الموازنة العامة.

#### - المفهوم السياسي للموازنة العامة :

ان السلطة التشريعية فلسفته السياسية في ادارة من ناحية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق اهداف من خلال الموازنة العامة وتتكون من الارقام وفق الوحدات وتناقش مع السلطة المركزية من خلال الضوابط التي تتوجه لأعداد الموازنة العامة في عن طريق السياسات والتعليقات الخاصة بأعداد الموازنة العامة التي يرغب بها الحزب الحاكم.

#### - المفهوم القانوني للموازنة العامة :

بوجه النظر فقهاء القانونيين ان الموازنة العامة هو قانون بسبب التي تمر بنفس التشريعات القانونية وتشمل الاحكام القانونية لتنظيم مسائل المالية للدولة في كثير من الدستور التي توضع اسس والقواعد و الاجراءات للاعداد الموازنة العامة للدولة من خلال الاعداد التشريعات التي يتم اصدارها وفق القانون الموازنة السنوية.

#### - المفهوم التخطيطي للموازنة العامة :

ان التغييرات التي حصل في المفاهيم الدولة وتغير المفاهيم من دولة الحارسة الى دولة المنظمة وممارس مختلف الانشطة الاقتصادية لغرض وهدف الحكومة منها الى ايجاد توازن فعلي للاقتصاد القومي على اساس مفهوم الموازنة التقليدية وبوجه النظر اليها اي الموازنة انها كون اداة اساسية للتخطيط ويوجد ربط بين التخمينات وبين تحقيق الاهداف و اصبحت التحليلات الارقام على ضوء السياسات العامة.

#### - المفهوم الاقتصادي للموازنة العامة :

ان المفهوم التطبيقي التي تشار الى الدول المباشر في الانشطة الاقتصادية لتحقيق تحفيز الاقتصاد القومي بنمو المعدلات والتحقق الاستقرار الاقتصادي وان الموازنة الاداة التي تكون سبب للتضخم او الكساد الاقتصادي وتكون وسيلة لتحقيق و دفع التخطيط للمستوى القومي..

## المبحث الثاني: دراسات السابقة :

### دراسة اللغة العربية :

- دراسة (محمد ، 2007) مدى فاعلية الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة .

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم مدى فاعلية الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة، و التعرف على الموازنات من جميع جوانبها، من حيث مفهومها ومقوماتها وخصائصها والمنافع المتحققة من تطبيقها، ومعرفة العوامل التي تؤثر في استخدام الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بيئة بلديات قطاع غزة، والتعرف على أهم المحددات والصعوبات التي تحد من فاعلية الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة، وسبل علاجها والتغلب عليه، ومن نتائج التي تم وصول اليها الدراسة وجود قناعة وإدراك لدى الإدارة العليا في البلدية على أهمية تطبيق الموازنات حيث إنها تقدم الدعم اللازم لتطبيقها كما إنها تستخدم كأداة للتحقق من وصول البلدية إلى أهدافها المخطط لها ويتم الاهتمام بشكل أساس عند إعداد الموازنات وعمل التقديرات الخاصة بهذه الاهداف، وأن إعداد وتطبيق الموازنات يساعد في حصولها على الدعم من الجهات الخارجية لتنفيذ الاهداف المخطط لها ، ومن توصياتها ، أنه على الإدارة العليا تنظيم وتحديد مسؤولية كل مستوى من مستويات الإدارة وكل فرد ايضا من خلال عملية الرقابة عن طريق الموازنات، وضرورة مشاركة جميع الأقسام وفي كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنات وذلك بتقديم الاقتراحات وإبداء الرأي وتقديم الملاحظات فضلاً عن أهمية المناقشة بين رؤساء الأقسام والمسؤولين عن التنفيذ عن طريق عقد الاجتماعات الدورية لأنهم أقدر على إبداء الرأي أكثر من غيرهم فيما يتعلق بتنفيذ الموازنات، ضرورة مراعاة الهيكل التنظيمي للمنشأة عند إعداد الموازنات إذ أنه يجب النظر إلى كل وحدة إدارية يتكون منها الهيكل التنظيمي للمنشأة باعتبارها مركز موازنة يتم تقدير بنود الإيرادات والتكاليف أو كليهما الخاصة بالمركز.

### دراسة باللغة الانكليزية:

- دراسة ( Reddick 2007 ) بعنوان :- قياس تنافس نظريات اتخاذ القرار على مخرجات الموازنة قامت هذه الدراسة بفحص وتحليل آلية صنع قرارات الموازنة في ثلاث دول وهي كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث قامت بعمل مقارنة لنظم صنع قرارات الموازنة العامة في الدول الثلاثة ، ومن اهم النتائج التي تم التوصل اليها هذه الدراسة : بأنها الأسلوب العقلاني هو الأسلوب المعتمد في صنع قرارات الموازنة العامة لكل من الدول الثلاثة، وأنها تعتمد بدرجة قليلة على الأسلوب التراكمي في صنع قرارات الموازنة ، ومن أهم توصيات هذه الدراسة : أن استخدام النظام العقلاني يساعد على استخدام التوقعات المنطقية لتصحيح الأخطاء المنهجية التي تحدث أثناء عملية صنع القرارات، كما أن هذا النظام من نظم صنع القرارات هو الأكثر ملائمة لأساليب إعداد الموازنات الحديثة مثل موازنة البرامج والأداء وموازنة الأداء الحديث.

ويمكن ان تحدد مفهوم الموازنة البرامج والاداء انه خطة تفسر الاهداف المحددة للوحدات التي تعبر عن شكل البرنامج ومشاريع محددة ، ويعتمد هذا النوع من الموازنات للبرامج التي يتم تبويب الموازنة على اساس الوظائف الارئيسية للوحدة وبعدها يتم تحديد البرامج تدريجياً تحت كل وظيفة ويجب على الادارة الوحدات تنفيذ أكثر من البرنامج وبعدها يتم تبويب حسب طبيعة النفقة وعند التنفيذ البرامج يجب على الادارة تمويل هذه البرامج ، ويمكن اعتماد على البرامج حسب طبيعتها (Axelord,2002: P35).

#### رابعا : الموازنة الصفرية Zero –Base Budget :

قد عرف هذا النوع من الموازنة من قبل الرائد الاول Peter A.Pyhrh انها اداة إدارية للتقييم الاتفاق التي تهدف الى اعادة توجيهات و مناقلة التخصصات المالية على البرنامج أكثر افضلية لها و اولوية عالية ، وهذا يكون سبب لتؤدي الى تحسين الفعاليات والكفاءة وتخفيض حجم التخصصات و بمعنى اخر هو اسلوب للتخطيط والموازنة (الكرخي ، 1999: ص178).

#### خامسا : الموازنة التعاقدية Contract Budget :

مفهوم الموازنة التعاقدية ، وهو أن العلاقة بين الجهات التنفيذية والحكومية هي علاقة تعاقدية والتي بموجبها يتم تنفيذ مهام محددة وقابلة للقياس مقابل مبالغ محددة دفعتها الحكومة قبل وأثناء وبعد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه هو نظام لعقد الصفقات بين الجهة المنفذة والحكومة ، شرط أن تحقق هذه البرامج المشاريع والأهداف المخطط لها. (كشك ، 2002 : ص105).

#### الفصل الثاني : البحث الثاني : مدخل الاداء ورقابة اداء في ديوان الرقابة المالية :

**اولا :** الخطوات الاساسية لقياس الاداء هي : (ادريس و المرسي ، 2006: ص48)

- 1- تشخيص الانشطة Diagnosis Current Activities: يوجد التعاون بين الادارة العليا و الادارة التنفيذية بتحديد الانشطة والعمليات والنتائج المحققة من قبل التنفيذ الفعلي والسياسات المخططة والبرامج لقياس الاداء ، ان الانشطة و البرامج للمؤسسة يجب ان تقاس بشكل موضوعي و دقيق .
- 2- وضع المعايير Standard Setting: يجب وضع المعايير عند الاستخدام قياس الاداء من قبل الادارة العليا لتصبح مرجعية للمقارنة لتقييم الاداء الفعلي في المؤسسة .
- 3- قياس الاداء الفعلي Measuring the Actual Performance : في خطوة قياس الاداء الفعلي يجب جمع البيانات اللازمة لقياس الاداء الفعلي ان كان كمية او نوعية .
- 4- مقارنة الاداء بالمعايير The comparing Performance With standards : في هذه الخطوة يكون المقارنة الاداء الفعلي مع الاداء المخطط عن طريق المعايير الموضوعية و تحديد الاختلافات او التنطابق ، وهذه الاختلافات تكون من ضمن حدود المقبولة او لا ، وبعدها يتم تحديد الانحرافات و معالجتها عن طريق المتغيرات داخل المؤسسة .

قياس الاداء الفعلي Measuring the Actual Performance : في خطوة قياس الاداء الفعلي يجب جمع البيانات اللازمة لقياس الاداء الفعلي ان كان كمية او نوعية .

مقارنة الاداء بالمعايير The comparing Performance With standards : في هذه الخطوة يكون المقارنة الاداء الفعلي مع الاداء المخطط عن طريق المعايير الموضوعية و تحديد الاختلافات او التنطابق ، وهذه الاختلافات تكون من ضمن حدود المقبولة او لا ، وبعدها يتم تحديد الانحرافات و معالجتها عن طريق المتغيرات داخل المؤسسة .

#### ثانيا : مراحل تطور الموازنة العامة:

ان المراحل التطور الحاصلة على الموازنة العامة للدولة هو اساس الجوهرى في التغييرات التي تحصل ، هي :-

- الموازنة الاعتماد (التقليدية) Traditional Budget .
- موازنة التخطيط والبرمجة Planning Programming Budget .
- موازنة البرامج والاداء Performance Programming Budget .
- الموازنة الصفرية Zero –Base Budget .
- الموازنة التعاقدية Contract Budget .

#### اولا - الموازنة الاعتماد (التقليدية) Traditional Budget:

وفي بعض الاحيان يسمى موازنة البنود (Item-Line Budget) ويعتبر هذه الموازنة بانها من نوع القديمة للموازنات وهو مسيطرة في معظم الدول و من ضمنها العراق ، ويعتمد مبادها لإعداد هذه الموازنة على اساس تقدير النفقات مستندا للبنود يشمل كل من نوع من انواع الصرف لذلك فان المدخلات لهذه الموازنة تعتبر انواع من المصروفات و توزيع على المستويات الوحدات للمؤسسات الدولة وتقسم هذه المصروفات الى فقرات لها أكثر تفصيلات و التحليلات مثل المرتبات و ما يتعلق بها (عبدالمجيد ، 2005 ، ص59).

في بعض الاحيان تنطلق عليها ب(الموازنة الرقابة) بسبب تهدف الى فروض رقابية مركزية على الاتفاق العامة ، وبالنسبة للتقديرات النفقات و الإيرادات وفقاً لذلك ولابد ان تحقيق التقديرات في حالة التنفيذ الموازنة والتحديد الانحرافات ، ومن خلال التقديرات للوحدات من المسئلة رفع التضخم بحجم التقديرات للنفقات و تقوم بعملية عكسية للإيرادات . (سلوم ، 2007:ص106)

#### ثانيا : موازنة التخطيط والبرمجة Planning Programming Budget :

تأسيس النظام الموازنات في القرون الماضية من قبل المحللين الامريكين (RAND ) بتقديم هذا النظام واستخدامه كوسيلة للمساعدة فهم المشاكل التي تتعلق بالدفاع الوطني وفي عام 1962 التي تبنا وزارة الدفاع الامريكية هذا النظام لتطوير وتقديم التخطيط و المراقبة . (ابلونسكي ، 1980 ، ص5).

ان ظهور هذا النظام التي تستخدم لعلاج المشاكل التي تواجه موازنة البرامج والاداء يربط بين الموازنة للوحدات الفرعية الادارية وبين الاهداف القومية وتقتصر هذه البرامج والاداء لفترة قصيرة لعدم توفير المفاضلة بين البرامج لاختيار الافضل ، ومن الخطوات الرئيسية للموازنة التخطيط والبرمجة : (شعروم ، 2013: ص35).

#### ثالثا : موازنة البرامج والاداء Performance Programming Budget :

في وزارة الدفاع الامريكي في عام 1954 قدم ديفيد نوفيك شرحا تفصيليا يبين على كيفية تطبيق موازنة برامج التي كانت مضمونه في تقريره المسمى الاقتصاد والافاعلية في الحكومة عن طريق الاجراءات الجديدة للموازنة ، وبعدها في عام 1955تشكل لجنة هوفر الثانية بدراسة و تحليل الاقتراحات ديفيد بالشكل المتطور و الجديد الذي تحقق في مجال تطبيق موازنة الاداء في الوحدات الحكومية ، التي تؤدي الى ظهور مفهوم موازنة البرامج و الاداء و كان سببا للاهتمام العديد من الدول العالم ومع ذلك اهتمت الامم المتحدة التي اصدرت كتب بالعناوين موازنة البرامج في عام 1965.(كوشك ، 2002:

- **تقييم الاداء :** في هذه المرحلة يتم تقييم اداء بشكل العام العاملين في الوحدة الحكومية وتعرف على مستوى الاداء والاستفادة منها عند اتخاذ القرارات المختلفة.

- **تغذية العكسية :** كل عامل يحتاج الى معرفة مستوى اداء مستوى العمل وتحديدي مستوى نغفة التقدم في اداء عمله و تنفيذ المعايير المطلوبة منه مما تحدهه الادارة لانها تنفع الفرد على ادائه المستقبلي ، ولكي تكون تغذية العكسية مفيدة التي يفهمها الفرد العامل واستيعاب المعلوماتها .

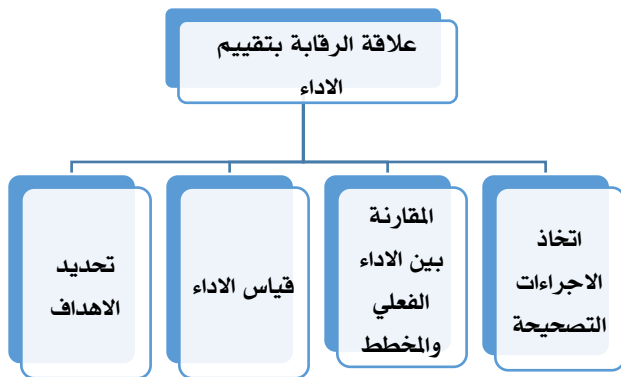
- **اتخاذ القرارات الادارية :** للادارة قرارات كثيرة و متعددة منها مرتبط بالتعيين و والترقية .

- **وضع خطط تطوير الاداء :** هذه المرحلة هو مرحلة اخيرة من تقييم الاداء ووضع الخطة توير التي تنعكس بشكل الايجابي على الاداء من خلال جميع المهارات والقابليات و المعرفة و القدرات التي يحملها الفرد العامل .

#### خامسا: علاقة الرقابة بتقييم الاداء :

- ان عملية تقييم الاداء بالرقابة عملية ارتباطية موثوقة وهو من اهم اجزاء نظام الرقابية و عند قياس عملية الرقابة وتصحيح فان تقييم الاداء يستهدف الى جوانب تحليلية من لبقوة والضعف التي تشمل الانشطة المنجزة سواء على مستوى الفرد او الوحدة الحكومية و ان الارتباط بين الرقابة والتقييم الاداء هي عملية حقيقية ومن خلال التقييم يمكن مساعدة الانحرافات الموجودة عند الرقابة و توضيح طرق واساليب معالجة هذه الانحرافات على مستويات التنظيمية ، ان النظام الرقابة يكون جيدا عندما يحتوي على نظاما جيدا لتقييم الاداء .(ادريس ، 2005 :ص 565).

- المصدر : (ادريس : 2005 ، ص 566).



#### ثانيا : ابعاد أداء العاملين :

ان المعايير الرئيسية التي تطبق عليه استراتيجيات ادارة وحصول على نتائج تطبيقها هو مدى مشاركتها في تحقيق المستويات الافضل من فاعلية الاداء التنظيمي للمؤسسة ، وينظر اعتبار العلاقة المباشرة بين تطبيق هذه المعايير و مستويات اداء العاملين من طرف و بين المستويات الاداء التنظيمي للمؤسسة من جهة اخرى. ان النجاح ادارة المؤسسة تعني اساسا هو الاداء العاملين على المستويات في المؤسسة والتي تحقق اهداف المؤسسة .(Naz,2016:p231).

ولقياس النجاح المؤسسة يتم تحديد ابعاد للمستويات الاداء العاملين كالآتي :

1- جودة العمل المنجز .

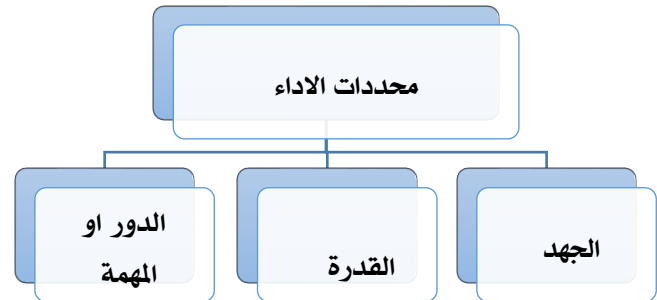
2- الالتزام.

3- كمية العمل المنجز .

#### ثالثا : محددات الأداء :

ان تحديد مستويات الاداء للفرد تنقسم الى ثلاث محددات للاداء هي :-

المصدر : (شامي الصليحة ، 2010 : ص 68)



#### رابعا : مراحل تقييم الأداء:

ان عملية تقييم الاداء هي مرحلة صعبة و معقدة تتطلب من القائمين على تنفيذها بمرحلة مخططة على اساس منطقية المرتبطة بخطوات متسلسلة لغرض تحقيق الاهداف الوحدة الحكومية ، ومن هذه المراحل هي : ( الهيتي ، 2005 : ص 205-206)

- **وضع التوقعات الاداء :** في هذه المرحلة وهي كخطوه الولي لعملية تقييم اداء العاملين وهي تعاون بين العاملين و الوحدة الحكومية في وضع توقعات الاداء وبعها يتم الاتفاق بينهم حول تحديد المهام المطلوبة وتحقيق اهدافها .

- **مراقبة التقدم في الاداء :** في هذه المرحلة تشمل داخل الاطار على تعرف كيفية العمل الفرد العامل و قياس المعايير الموضوعية و الاجراءات التصحيحية التي توفر المعلومات تنفيذ العمل و امكانية انجازها بشكل الافضل ، وتحديد عملية تقييم الاداء و تصحيح الانحرافات التي تحدث في العمل .

تحت مستوى معنوية (0.05) وتلخيص أهم نتائج الإختباران من خلال الجدول (2):

الجدول (2): إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الإستبابة

Chi-Squared	K.S.	الإحصاءة	القيمة الجدولية	القيمة الجدولية	المتغير
11.070	0.541	4.0565	0.1709	0.356	المتغير المستقل
11.070	0.092	9.4526	0.1709	0.311	المتغير التابع

الجدول (2) يبين أن إختبار (K.S.) يدعم فرضية أن بيانات المتغير المستقل والتابع تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم إحصاءة الإختبار كانت تساوي (0.1161 و 0.1207) على التوالي وهما أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (0.1709) وهذا ماتؤكدته قيم-p التي كانت تساوي (0.356 و 0.311) على التوالي وهما أكبر من مستوى المعنوية (0.05). إختبار كاي-تريغ يبين أيضاً أن بيانات المتغير المستقل والتابع تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم إحصاءة الإختبار تساوي (4.0565 و 9.4526) على التوالي وهما أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (11.070) وهذا ماتؤكدته قيم-p التي كانت تساوي (0.541 و 0.092) وهما أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وبالتالي يمكن القول أن المتغير المستقل والتابع لبيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي لذلك يمكن إستخدام الطرائق المعلمية لإختبار الفرضيات المتعلقة بها.

#### رابعاً: الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية للمبحوثين:

يمكن تمثيل الخصائص الشخصية للمبحوثين الذين شملهم الإستطلاع كما في الجدول الآتي:

الجدول (3): التوزيع التكراري حسب الخصائص الشخصية

النسبة	التكرار	الفئات	الخاصية
70.49%	43	ذكر	الجنس
29.51%	18	أنثى	
0%	0	من 25 سنة و أقل	العمر
27.87%	17	26 - 35 سنة	
54.10%	33	36 - 45 سنة	
18.03%	11	46 - 55 سنة	
0%	0	56 سنة فأكثر	
0%	0	مدير مالي أو محاسب	اللقب الوظيفي (للمهنيين)
15.38%	8	مراقب حسابات	
84.62%	44	رقيب مالي	
11.11%	1	مدرس مساعد	اللقب العلمي (للكادبيين)
11.11%	1	مدرس	
77.78%	7	أستاذ مساعد	
0%	0	أستاذ	
65.57%	40	بكالوريوس	المؤهل العلمي
18.03%	11	محاسب قانوني (مراقب حسابات)	
16.39%	10	ماجستير	
0%	0	دكتوراه	
0%	0	خمس سنوات فأقل	عدد سنوات الخبرة
13.11%	8	سنة الى عشر سنوات	
44.26%	27	عدد سنوات احدى عشر الى خمسة عشرة سنة	
24.59%	15	سنة عشر الى عشرين سنة	
18.03%	11	أحدى وعشرين سنة فأكثر	
	100	61	المجموع

#### الفصل الثالث الجانب العملي:

**التحليل الإحصائي:** يتناول هذا المبحث التحليل الإحصائي لعينة من من الأكاديميين والمهنيين في ديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان، بشأن أثر غياب قانون الموازنة العامة لأقليم كردستان على أداء ديوان الرقابة المالية والتي بلغت (75) مبحوث إسترد منها (68) إستارة وكانت (61) إستارة منها صالحة للتحليل من خلال البرامج الإحصائية الجاهزة (SPSS-26، EasyFit-5.5 و MedCalc-20.113).

#### أولاً: متغيرات الإستبابة:

للإستخدام الكمي تم قياس متغيرات الدراسة من خلال تمثيل المتغير المستقل "قانون الموازنة العامة لأقليم" بالمتوسط العام إلى (24) فقرة، في حين كان المتغير التابع "أداء ديوان الرقابة المالية" يمثل المتوسط العام إلى (22) فقرة من خلال مقياس ليكرت الخماسي (لا أتفق تماماً = 1، لا أتفق = 2، لا أعلم = 3، أتفق = 4 وأتفق تماماً = 5).

#### ثانياً: إختبار الثبات الداخلي للإستبابة (الإتساق):

من العناصر الأساسية لصلاحية الإعتماد على نتائج الإستبابة إختبارها من حيث معامل الثبات والتي تعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه (ثبات إجابات المبحوثين وعدم إستخدام العشوائية في إختيار الإجابة)، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وعلى هذا الأساس تم إستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alfa) الذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في الإجابات على فقرات الإستبابة فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر أو أقل من (0.60)، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل والجدول (1) يوضح قيم معاملات كرونباخ ألفا لكل متغير على إفراد وللمقياس ككل.

الجدول (1): إختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الإستبابة

عدد فقرات الإستبابة	معامل كرونباخ ألفا	معامل كرونباخ ألفا
24	0.787	المتغير المستقل: قانون الموازنة العامة
22	0.669	المتغير التابع: أداء ديوان الرقابة المالية
46	0.856	فقرات الإستبابة

يوضح الجدول (1) أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل فقرات الإستارة لأداة القياس يتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات لإنها كانت أكبر أو تساوي 66.9% علماً أن الحد الأدنى المقبول للقياس هو أكبر من 60% وبالتالي يعني هنالك إتساق داخلي لأسئلة متغيرات الإستبابة وفقرات الإستبابة بشكل عام.

#### ثالثاً: إختبار توزيع البيانات:

يمكن التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال إستخدام إختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) وإختبار كاي-تريغ التي على أساسها سيتم تحديد الإختبار الملائم لفرضيات البحث، أي إختبار الفرضية الآتية:

- فرضية العدم: بيانات متغيرات وأبعاد الإستبابة تتبع التوزيع الطبيعي.
- الفرضية البديلة: بيانات متغيرات وأبعاد الإستبابة لا تتبع التوزيع الطبيعي.
- تم إستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (EasyFit) لإختبار الفرضية أعلاه

85858	84.26	4.21	يساعد القانون الموازنة العامة في حل مشكلة تحديد بعض النفقات في الوحدات الحكومية وذلك من خلال بنود الموازنة تسهل هذه العملية	x1
1.05685	83.61	4.18	يعتبر قانون الموازنة العامة بعد مصادقه من قبل البرلمان بمثابة معيار للحكم و قياس للاداء في ديوان الرقابة المالية	x1
91616	83.28	4.16	ضرورة عدم تجاوز الوحدات الحكومية عن الحدود التي رسمتها له قانون الموازنة العامة عند صرف النفقات في بنود الموازنة	x2
96920	83.28	4.16	الموازنة تحقق رقابة اكثر فاعلية على العمليات المالية المفعلة خلال الفترة عن طريق لمقارنة الإيرادات و النفقات الفعلية بتقديرات الموازنة وتحليلها وتحديد الانحرافات واقتراح الاجراءات الخاصة بتصحيحها	x3
99726	82.95	4.14	يتم تقديم الاقتراحات المناسبة عن قانون الموازنة العامة لغرض تحسين مستوى الاداء في الوحدات الحكومية	x1
1.09095	81.97	4.09	يسعى قانون الموازنة العامة عند تطبيقه في الوحدات الحكومية الى تخفيض النفقات لترشيدها وتفعيل اداء جيد للرقابة في الوحدات الحكومية	x9
91824	81.64	4.08	قانون الموازنة العامة تتأثر على الاتجاهات الرقابية للماليين والعاملين فيها ، عند وضع الخطة للموازنة وتحديد الاهداف وتحسين ادائها	x4
98097	81.31	4.06	تستخدم قانون الموازنة العامة كاداة رقابية على أنشطة الوحدات الحكومية ولمتابعة تنفيذ القرارات والاجراءات الصحيحة	x1
95614	80.98	4.04	قانون الموازنة العامة يؤثر ايجابيا في الاعتماد عليها لتحقيق الاهداف و اداء لديوان الرقابة المالية	x5
97342	80.98	4.04	يوجد اهتمام لإيصال التقارير الرقابية والمعلومات عند تحليل انحرافات الموازنة و ايجاد الحلول عند تنفيذها في الوحدات الحكومية	x1
84511	80.98	4.04	يحقق قانون الموازنة العامة عملية الاتصال بين الدوائر والاقسام بكفاءة تامة لتنفيذ الأنشطة الرقابية المشتركة بين الديوان الرقابة المالية و الوحدات الحكومية	x6
1.02456	80.33	4.01	يعتبر قانون الموازنة العامة اداة ربط بين أهداف الوحدات الحكومية وامكانية استخدام الموارد المتاحة لها	x1
99945	79.34	3.96	بحسب القانون الموازنة العامة لسنة 2013 يجب على حكومة اقليم كوردستان إعادة النظر للقرارات والتعليمات الخاصة بحسب الأنشطة الوزارات وهذا يهدف على ان الموازنة له تأثير على اداء الوزارات و الديوان الرقابة	x2
1.06407	79.34	3.96	يعمل القانون الموازنة العامة على الربط بين اهداف الديوان الرقابة واهداف الافراد العاملين بها من اجل تحقيق الاهداف العامة	x1
99039	79.02	3.95	يخدم قانون الموازنة العامة خطط الاستراتيجية للديوان الرقابة المالية لتحقيق الاهداف الرقابية وتقديم افضل الاداء خلال السنة المالية	x8
1.10612	78.03	3.90	بحسب النص القانون الموازنة العامة سنة 2013 كانت اخر موازنة للاقليم كوردستان، التعاقد العمل في الوحدات الحكومية الا بموافقة وزارة المالية والاقتصاد وهذا يدل على ان الموازنة يتم رفع مستويات الاداء العمل في ديوان الرقابة المالية	x2
1.12692	77.70	3.88	قانون الموازنة العامة توفر الاداء المخطط ومن خلال مقارنة الاداء الفعلي به يتم تحديد الانحرافات عن تنفيذ الموازنة العامة خلال السنة	x1
1.25798	77.38	3.86	بحسب النص القانون الموازنة العامة سنة 2013 المادة العشرون لفقرة ثالث بأن يلزم على وزارة المالية والاقتصاد بإصدار التعليمات اللازمة لتسهيل احكام هذه المادة وتحديد ضوابطها وهذا يدل على ان تنفيذ البنود الموازنة في الوحدات الحكومية تلزم بهذه الضوابط والتعليمات المصدرة	x2
0.9674	82.58	4.12	المتوسط العام	91

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن أكبر نسبة مبحوثة كانت من فئة (ذكر) حيث بلغت 70.49% مقابل فئة (أنثى) التي بلغت 29.51%، لخاصية العمر كانت أكبر نسبة مبحوثة من الفئة العمرية (36-45) سنة حيث بلغت 54.1% تليها الفئة (26-35) سنة التي بلغت 27.87%، في حين كانت الفئة (46-55) سنة بنسبة أقل بلغت 18.03%، وأخيراً لم تتضمن العينة المبحوثة أي فرد من الفئة العمرية (من 25 سنة واطل) و (56 سنة فأكثر)، لخاصية اللقب الوظيفي (المهني) كانت أكبر نسبة مبحوثة من اللقب الوظيفي (رقيب مالي) حيث بلغت 84.62% تليها الوظيفة (مراقب حسابات) التي بلغت 15.38%، في حين لم تتضمن العينة المبحوثة أي مبحوث بلقب وظيفي (مدير مالي أو محاسب)، لخاصية اللقب العلمي (أكاديمي) كانت أكبر نسبة مبحوثة من اللقب العلمي (أستاذ مساعد) حيث بلغت 77.78% تليها اللقب العلمي (مدرس مساعد) و (مدرس) التي بلغت 11.11%، في حين لم تتضمن العينة المبحوثة أي مبحوث بلقب علمي (أستاذ)، لخاصية المؤهل العلمي كانت أكبر نسبة مبحوثة من التحصيل العلمي (بكالوريوس) حيث بلغت 65.57% تليها الفئة (محاسب قانوني) التي بلغت 18.03%، في حين كانت الفئة (ماجستير) بنسبة بلغت 16.39%، وأخيراً لم تتضمن العينة المبحوثة أي مبحوث من فئة (دكتوراه)، وأخيراً خاصة عدد سنوات الخبرة كانت أكبر نسبة مبحوثة من فئة (احدى عشر الى خمسة عشر سنة) حيث بلغت 44.26% تليها فئة (ستة عشر الى عشرين سنة) التي بلغت 24.59% ثم فئة (أحدى وعشرين سنة فأكثر) بنسبة 18.03% بينما كانت فئة متوسطي الخبرة (ستة الى عشر سنوات) بنسبة أقل بلغت 13.11% في حين لم تتضمن فئة (خمس سنوات فأقل) أي مبحوث (فئة قليلة الخبرة في مجال العمل).

#### خامساً: الوصف الإحصائي للمتغيرات الإستبانية:

تضمنت الإستبانية متغيران، الأول مستقل يمثل (قانون الموازنة العامة) والثاني تابع يمثل (اداء ديوان الرقابة المالية)، تم قياسها وإعطاء إحصاء وصفي لها وكما يلي:

**المتغير المستقل: قانون الموازنة العامة:** تفترض الدراسة ان المتغير تضمن (24) فقرة 2 لخصت حسب تسلسل مستوى الإتفاق (المتوسط) ونسبة الإتفاق في الجدول (4):

- الجدول (4): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير المستقل ( قانون الموازنة العامة)

ت	الفقرات	نسبة الوسط الإتفاق	الانحراف المعياري
2	x1 يتم تقديم الاقتراحات المناسبة لتحسين مستوى الاداء من خلال عرض بنود الموازنة وبعد تنفيذ قانون الموازنة خلال السنة المالية	4.62	83992
0	x1 ان استخدام قانون الموازنة العامة في الوحدات الحكومية يؤدي الى رفع كفاءة الأنشطة الرقابية لديوان الرقابة المالية والوحدات الحكومية الأخرى	4.60	75892
1	x2 يهدف قانون الموازنة العامة الى تحويل الخطط التي تخص النفقات والإيرادات الى البرامج الفعلية خلال السنة المالية	4.32	74658
3	x1 تستخدم قانون الموازنة العامة لتحديد الاهداف والأنشطة المستجدة التي يتم من خلاله تقييم الاداء الرقابي في الوحدات الحكومية	4.26	81449
7	x7 يعد قانون الموازنة العامة من احد وسائل الاصلاح المالي و الإداري لتحقيق و تطوير اداء الرقابة للوحدات الحكومية	4.22	90173
3	x2 بحسب القانون الموازنة سنة 2013 تركز على ان ديوان الرقابة المالية طلب من الهيئات الرقابية للتأكد من تنفيذ الفعلي للبيون للموازنة	4.22	1.02296

85858	84.26	4.21	توفر الإدارة العليا في ديوان الرقابة المالية خطط المستقبلية لتطوير اجراء الرقابية على الوحدات الحكومية عند غياب الموازنة	7
85283	83.93	4.19	تأسيس الوحدة خاصة في ديوان الرقابة المالية على الاداء الرقبيين الماليين والعاملين فيها. لاغراض تقييم ادائهم	67
92801	82.95	4.14	يقوم ديوان الرقابة المالية على الرقابة اداء للانشطة في الوحدات الحكومية وفقا لقوانين والتشريعات النافذة	75
96383	81.31	4.06	يوفر ديوان الرقابة المالية التعليمات والقوانين لتنظيم عملية الرقابة على اداء الوحدات الحكومية	56
1.10191	80.98	4.04	تحرص الادارة العليا في الديوان الرقابة المالية على قيام بمناقشة نتائج تقييم اداء الرقبيين الماليين والعاملين فيها	92
88367	80.98	4.04	يقدم ديوان الرقابة المالية بتدريب وتنمية مهارات العاملين وتطوير اجراءات الرقابة بشكل مستمر لتحسين الاداء الرقابي	92
94811	80.66	4.03	يقوم الادارة العليا بوضع الخطة المستقبلية لتطوير اجراءات الرقابة على الوحدات الحكومية عند غياب الموازنة	28
1.06407	80.66	4.03	يتم تطبيق احدث اساليب الرقابية من قبل الرقبيين الماليين والعاملين فيها.ديوان الرقابة المالية لتقديم اداء الجيد في عمليات الرقابية	28
99945	79.34	3.96	ان ديوان الرقابة المالية يهدف الى التأكد من صحة تنفيذ بنون قانون الموازنة العامة لضمان عدم الاسراف والسرقة والاختلاس ، والتحقق من التطبيق وفقا للقوانين والانظمة المصدرة من وزارة المالية والاقتصاد	72
1.09495	79.34	3.96	العمل على ترشيد الإنفاق العام وتوجيه الوحدات الحكومية الى أفضل السبل لتحسين وتطوير إجراءات المالية	72
1.09345	78.69	3.93	تتسم عملية تقييم اداء العاملين في ديوان الرقابة المالية على عمل قانون موازنة العامة لتحقيق لأهدافها الرقابية من خلال وجود انظمة رقابية داخلية تتميز بالحيادية والموضوعية	44
1.34591	74.10	3.70	يعتبر قانون الموازنة العامة فلسفة متكاملة للعمليات الرقابية في ديوان الرقابة المالية	49
0.8880	83.44	4.17	المتوسط العام	21

الجدول (5) يبين أن المتوسط العام للمتغير التابع (اداء ديوان الرقابة المالية) بلغ (4.1721) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.1721) مما يدل على إتفاق العينة المبحوثة مع إختيار (أتفق) مع نسبة إتفاق بلغت 83.44% وإخلاف معياري محدود بلغ (0.8880) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير التابع. وحصل السؤال الثامن عشر "ان اثر قانون الموازنة العامة على اداء ديوان الرقابة المالية عن طريق مقارنة النتائج، الاداء الفعلي مع المخطط طبقا لما جاء في القانون الموازنة العامة وتم هذه المقارنة بأعداد التقارير وتقييم الاداء" على أكبر متوسط بلغ (4.6066) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.6066) مع نسبة إتفاق بلغ 92.13% وإخلاف معياري بلغ (0.66530)، يليه السؤال الأول "تمتخ الادارة العليا في ديوان الرقابة المالية استقلالية الرقبيين الماليين والعاملين فيها ، لممارسة الرقابة على آدائهم" والسؤال الرابع عشر "التأكد من ان القيود والسجلات والبيانات والتقارير المالية ممسوكة ومعدة بالطريقة الصحيحة التي تحددها اللوائح والأنظمة الصادرة من وزارة المالية والاقتصاد" بمتوسط بلغ (4.4098) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.4098) مع نسبة إتفاق بلغت 88.2% وإخلاف معياري بلغ (0.71594) و (0.86366) على التوالي، في حين كان السؤال الثاني والعشرين "يعتبر قانون الموازنة العامة فلسفة متكاملة للعمليات الرقابية في ديوان الرقابة المالية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.7049) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (0.7049) مع نسبة إتفاق بلغت 74.1% وإخلاف معياري بمقدار (1.34591)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ونسب إتفاق متفاوتة تتراوح بينها.

سادساً: إختيار الصدق البنائي: تناول هذا الجزء من التحليل قياس الصدق البنائي للإستبانة بإستخدام التحليل العاملي لكل متغيرات الإستبانة ومعرفة مدى كفاية عدد

الجدول (4) يبين أن المتوسط العام للمتغير المستقل (قانون الموازنة العامة) بلغ (4.1291) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.1291) مما يدل على إتفاق العينة المبحوثة مع إختيار (أتفق) مع نسبة إتفاق بلغت 82.58% وإخلاف معياري محدود بلغ (0.9674) يدل على تقارب آراء العينة المبحوثة وعدم تشتتها حول فقرات قياس المتغير المستقل. وحصل السؤال الثاني عشر "يتم تقديم الاقتراحات المناسبة لتحسين مستوى الاداء من خلال عرض بنود الموازنة وبعد تنفيذ قانون الموازنة خلال السنة المالية" على أكبر متوسط بلغ (4.6230) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.6230) مع نسبة إتفاق بلغت 92.46% وإخلاف معياري بلغ (0.83992)، يليه السؤال الأول "ان استخدام قانون الموازنة العامة في الوحدات الحكومية يؤدي الى رفع كفاءة الانشطة الرقابية لديوان الرقابة المالية والوحدات الحكومية الاخرى" بمتوسط بلغ (4.6066) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (1.6066) مع نسبة إتفاق بلغ 92.13% وإخلاف معياري بلغ (0.75892) في حين كان السؤال الواحد والعشرين "بحسب نص قانون الموازنة العامة سنة 2013 المادة العشرون للفقرة الثالثة بأن يلزم وزارة المالية والاقتصاد بإصدار التعليمات اللازمة لتسهيل احكام هذه المادة وتحديد ضوابطها وهذا يدل على ان تنفيذ بنود الموازنة في الوحدات الحكومية تلزم بهذه الضوابط والتعليمات المصدرة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.8689) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) بمقدار (0.8689) مع نسبة إتفاق بلغت 77.38% وإخلاف معياري بمقدار (1.25798)، بينما كانت بقية الفقرات بمتوسطات ونسب إتفاق متفاوتة تتراوح بينها.

المتغير التابع: اداء ديوان الرقابة المالية: تفترض الدراسة ان المتغير تضمن (22) فقرة لخصت حسب تسلسل مستوى الإتفاق (المتوسط) ونسبة الإتفاق في الجدول (5):

#### الجدول (5): الإحصاء الوصفي لفقرات المتغير التابع (اداء ديوان الرقابة المالية)

ت	الفقرات	ط	الوس	نسبة	الانحراف
				الإتفاق	المعياري
8	ان اثر قانون الموازنة العامة على اداء ديوان الرقابة المالية عن طريق مقارنة النتائج، الاداء الفعلي مع المخطط طبقا لما جاء في القانون الموازنة العامة وتمت هذه المقارنة بأعداد التقارير وتقييم الاداء	4.60	92.13	66530	
1	تمتخ الادارة العليا في ديوان الرقابة المالية استقلالية الرقبيين الماليين والعاملين فيها ، لممارسة الرقابة على ادائهم	4.40	88.20	71594	
4	التأكد من ان القيود والسجلات والبيانات والتقارير المالية ممسوكة ومعدة بالطريقة الصحيحة التي تحددها اللوائح والأنظمة الصادرة من وزارة المالية والاقتصاد	4.40	88.20	86366	
9	توجد اجراءات خاصة واضحة لضبط العمل العاملين في ديوان الرقابة المالية	4.34	86.89	77212	
9	في الظروف غياب قانون الموازنة العامة تأثر على القوانين و التعميمات البديلة في هذه الظروف	4.29	85.90	84349	
6	يقوم ديوان الرقابة المالية برقابة الاداء على الانشطة الوحدات الحكومية وفق قوانين وتشريعات الموازنة العامة	4.29	85.90	73811	
0	ان اثر قانون الموازنة العامة لصنع القرارات التي تشارك لتحقيق الاهداف ديوان الرقابة المالية ، عن طريق الاداء العاملين فيها ولتحقيق الاهداف كما مخطط لها	4.27	85.57	79856	
2	تقوم الادارة العليا بالديوان بمتابعة الاجراءات الخاصة للرقابة على اداء الوحدات الحكومية	4.27	85.57	68632	
5	ديوان الرقابة المالية يساعد الوحدات الحكومية على التطوير وتحسين اداء ومهارات المدققين والمحاسبين لتطبيق القانون الموازنة العامة في الفترة المالية	4.26	85.25	60282	
0	يقوم ديوان الرقابة باستحداث الضوابط والتعليمات المناسبة للرقبيين الماليين والعاملين فيها والاحتفاظ على اداء ديوان الرقابة المالية ، عند غياب قانون الموازنة العامة	4.24	84.92	72240	



$\chi^2$  تساوي (400.338) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (231) التي تساوي (267.455) مما يدل على وجود مصفوفة ارتباط معنوية تختلف عن مصفوفة الوحدة أي هنالك علاقة معنوية بين عبارات هذا المتغير وهذا ما تؤكد قيمة p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05). وبالتالي يؤكد الاختباران على الصدق البنائي لعبارات المتغير التابع.

**ثامناً: فرضيات الدراسة:** تناولت الإستبانة اختبار الفرضيات الآتية:

#### الفرضية الأولى:

فرضية العدم: لا يوجد إتفاق حول فقرات دور قانون الموازنة العامة من قبل الأفراد (عينة الدراسة)

الفرضية البديلة: يوجد إتفاق حول فقرات دور قانون الموازنة العامة من قبل الأفراد (عينة الدراسة)

سيتم هنا اختبار وجود إتفاق حول فقرات المتغير المستقل (قانون الموازنة العامة) من قبل أفراد العينة المبحوثة الذي تضمن (24) فقرة بالإعتماد على مدى إتفاقهم مع فرضية الدراسة وبالتحديد اختبار متوسط العينة يساوي المتوسط الإفتراضي (3) لإجابات المبحوثين ضد أكبر من المتوسط الإفتراضي (3). وعلى هذا الأساس تم استخدام اختبار t-المعلمي (لأن بيانات المتغير المستقل لها توزيع طبيعي) ولخصت النتائج في الجدول الآتي:

#### - الجدول (8): اختبار t لمتوسط إجابات المتغير المستقل

##### قيمة معدل الإختبار = 3

المتغير المستقل	الوسط الحسابي	فرق الوسطين	متوسط الخطأ المعياري	t المحسوبة الجدولية	t جات الحرية	قيمة P
قانون الموازنة العامة	4.1291	1.129	0.0513	21.9	701.6	0.000
				91	6	

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن متوسط إجابات الإتفاق مع فرضية وجود المتغير المستقل بلغت (4.1291) وهو أكبر من متوسط مقياس ليكرت الخماسي بمقدار (1.1291) في حين كانت قيمة p-تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة t-المحسوبة بلغت (21.991) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية تساوي (60) التي بلغت (1.6706) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود إتفاق حول فقرات دور قانون الموازنة العامة من قبل الأفراد (عينة الدراسة) والتي تم إختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

#### الفرضية الثانية:

فرضية العدم: لا يوجد إتفاق حول فقرات اداء ديوان الرقابة المالية من قبل الأفراد (عينة الدراسة)

الفرضية البديلة: يوجد إتفاق حول فقرات اداء ديوان الرقابة المالية من قبل الأفراد (عينة الدراسة)

سيتم هنا اختبار وجود إتفاق حول فقرات المتغير التابع (اداء ديوان الرقابة المالية) من قبل أفراد العينة المبحوثة الذي تضمن (22) فقرة بالإعتماد على مدى إتفاقهم مع فرضية الدراسة وبالتحديد اختبار متوسط العينة يساوي المتوسط الإفتراضي (3) لإجابات المبحوثين ضد أكبر من المتوسط الإفتراضي (3). وعلى هذا الأساس تم

الإستبارات (دقة المعاينة) وقوة العلاقة بين أسئلة متغيرات الإستبانة من خلال حساب مصفوفة الإرتباطات بين أسئلة متغيرات الإستبانة ومن ثم الإعتماد على معيار (Kaiser-Meyer-Olkin) الذي يكتب إختصاراً (KMO) فإذا كانت قيمته أكبر من 50% دل ذلك على جودة دقة المعاينة حيث يقيس الإرتباط الجزئي بين الأسئلة كما يستخدم إختبار (Bartlett) لإختبار قوة هذه الإرتباطات ومدى معنوية مصفوفة الإرتباط عن مصفوفة الوحدة. كما سيتناول نسب تفسير التباين الكلي وأهم العوامل المؤثرة على متغيرات الإستبانة وماهي الأسئلة التي تضمنت تلك العوامل وإذا كانت نسبة تفسير التباين الكلي أكبر من 60% دل ذلك على كفاية الأسئلة لقياس هذا المتغير، وكإيلي:

**المتغير المستقل: قانون الموازنة العامة:** تم تحليل الصدق البنائي لهذا المتغير من خلال استخدام إختبار (KMO) و (Bartlett) لإختبار دقة المعاينة وكفاية العينة المبحوثة ومعنوية مصفوفة الإرتباط لهذا المتغير، وتم تلخيص النتائج في الجدول الآتي:

#### - الجدول (6): KMO وإختبار Bartlett للمتغير المستقل

KMO لقياس دقة المعاينة	0.501
إختبار-Bartlett	$\chi^2$
درجات الحرية	583.7
قيمة-p	276
	0.000

- من خلال الجدول (6) نلاحظ أن قيمة (KMO) تساوي 50.1% وهي أكبر من 50% (الحد الأدنى المطلوب) مما يؤكد ملائمة البيانات لتحليل هذا المتغير ودقة المعاينة لوجود عدد كافي من الإستبارات في حين كانت قيمة

$\chi^2$  تساوي (583.7) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (276) التي تساوي (315.709) مما يدل على وجود مصفوفة إرتباط معنوية تختلف عن مصفوفة الوحدة أي هنالك علاقة معنوية بين عبارات هذا المتغير وهذا ما تؤكد قيمة p- التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي يؤكد الإختباران على الصدق البنائي لعبارات المتغير المستقل.

- **المتغير التابع: اداء ديوان الرقابة المالية:** تم تحليل الصدق البنائي لهذا المتغير من خلال استخدام إختبار (KMO) و (Bartlett) لإختبار دقة المعاينة وكفاية العينة المبحوثة ومعنوية مصفوفة الإرتباط لهذا المتغير، وتم تلخيص النتائج في الجدول الآتي:

#### - الجدول (7): KMO وإختبار Bartlett للمتغير التابع

KMO لقياس دقة المعاينة	0.518
إختبار-Bartlett	$\chi^2$
درجات الحرية	400.338
قيمة-p	231
	0.000

- من خلال الجدول (7) نلاحظ أن قيمة (KMO) تساوي 51.8% وهي أكبر من 50% (الحد الأدنى المطلوب) مما يؤكد ملائمة البيانات لتحليل هذا المتغير ودقة المعاينة لوجود عدد كافي من الإستبارات في حين كانت قيمة

إستخدام إختبار-t المعلمي (لأن بيانات المتغير التابع لها توزيع طبيعي) ولخصت النتائج في الجدول الآتي:

### - الجدول (9): إختبار-t لمتوسط إجابات المتغير التابع

قيمة معدل الإختبار= 3

المتغير التابع	الوسط الحسابي	الفرق الوسطي	متوسط الخطأ المعياري	t	t	درجات الحرية	قيمة P
اداء ديوان الرقابة المالية	4.1721	91.1721	0.0410	28.5	701.6	6	0.000

من خلال الجدول (9) نلاحظ أن متوسط إجابات الإئتفاق مع فرضية وجود المتغير التابع بلغت (4.1721) وهو أكبر من متوسط مقياس ليكرت الخامس بمقدار (1.1721) في حين كانت قيمة-p تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة-t المحسوبة بلغت (28.529) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية تساوي (60) التي بلغت (1.6706) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود إئتفاق حول فقرات اداء ديوان الرقابة المالية من قبل الأفراد (عينة الدراسة) والتي تم إختبارها وإمكانية تعميم نتائجها على المجتمع ككل.

### الفرضية الثالثة:

فرضية العدم: لا يوجد تأثير (وعلاقة) لقانون الموازنة العامة في تحسين اداء ديوان الرقابة المالية

الفرضية البديلة: يوجد تأثير (وعلاقة) لقانون الموازنة العامة في تحسين اداء ديوان الرقابة المالية

قانون الموازنة العامة يمثل المتغير المستقل في حين يمثل اداء ديوان الرقابة المالية المتغير التابع وعلى هذا الأساس سيتم إختبار الفرضية من خلال تقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) ومعامل التحديد ومعامل إرتباط بيرسون وإختباراتهم تحت مستوى المعنوية (0.05)، ولخصت النتائج في الجدول (10):

### الجدول (10): أنموذج تأثير (والعلاقة) لقانون الموازنة العامة في تحسين اداء ديوان الرقابة المالية

متغير الوسيط	معاملات الإندار	قيمة-t	قيمة-p	F	قيمة-p	الإرتبا	معامل الإرتباط
الثابتة	1.534	5.89	0.000	103.	0.000	0.79	0.637
ميل الإندار	0.639	10.1	0.000	661	0.000	0.8	0.639

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن قانون الموازنة العامة يفسر 63.7% من التغيرات الحاصلة في اداء ديوان الرقابة المالية، وقيمة-t الخاصة بإختبار ميل الإندار تساوي (10.181) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (60) التي تساوي (2.001) وهذا ماتؤكد قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على معنويتها وإهمية وجود متغير قانون الموازنة العامة في الأنموذج المقدر، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (103.661) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (1 و 59) التي بلغت (4.001) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات وهذا ماتؤكد قيمة-p التي تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير لقانون الموازنة العامة في تحسين اداء ديوان الرقابة المالية، والتي تم إختبارها وتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة ككل مع وجود إرتباط خطي إيجابي معنوي مقداره 79.8%.

### الفرضية الرابعة:

فرضية العدم: لا يتباين تأثير (فضلاً عن العلاقة) قانون الموازنة العامة في تحسين اداء ديوان الرقابة المالية تبعاً للمؤهل الوظيفي

الفرضية البديلة: يتباين تأثير (فضلاً عن العلاقة) قانون الموازنة العامة في تحسين اداء ديوان الرقابة المالية تبعاً للمؤهل الوظيفي

يتم إختبار الفرضية أعلاه من خلال تقدير أنموذج الإنحدار الخطي البسيط لكل مؤهل وظيفي حيث تمثل المجموعة الأولى الأكاديميين (9) محوئين بينما تمثل المجموعة الثانية المهنيين (مراقب حسابات و رقيب مالي) إلى (52) مبحوث ومن ثم حساب الفرق بين المجموعتين وإختبار معنويته بإستخدام البرنامج الجاهز (MedCalc Version 20.113) على إعتبار أن قانون الموازنة العامة يمثل المتغير المستقل في حين يمثل المتغير التابع (اداء ديوان الرقابة المالية) والنتائج ملخصة في الجدول (11):

### الجدول (11): إختبار تباين تأثير (والعلاقة) لقانون الموازنة العامة في تحسين اداء ديوان الرقابة المالية تبعاً للمؤهل الوظيفي

المؤهل الوظيفي	معاملات الإندار	الخطأ المعياري	F	قيمة-p	R	R <sup>2</sup>
اكاديمي	9	0.124	20.6	0.000	0.86	0.7
مهني	1	0.075	79.3	0.000	0.78	0.6
إختبار الإرتباط	1	قيمة-z	1	قيمة-p	0.554	
إختبار فرق التأثير	-	قيمة-t	-8	قيمة-p	0.463	

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن قانون الموازنة العامة تفسر 74.7% من التغيرات الحاصلة في اداء ديوان الرقابة المالية للأكاديميين، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (20.644) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (1 و 7) التي بلغت (5.5914) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكد قيمة-p التي تساوي (0.003) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني وجود تأثير معنوي لقانون الموازنة العامة في تحسين اداء ديوان الرقابة المالية للأكاديميين. مع وجود إرتباط طردي معنوي مقداره 86.4%.

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن قانون الموازنة العامة تفسر 61.4% من التغيرات الحاصلة في اداء ديوان الرقابة المالية للمهنيين، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (79.368) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (1 و 50) التي بلغت (4.04295) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكد قيمة-p التي تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني وجود تأثير معنوي لقانون الموازنة العامة في تحسين اداء ديوان الرقابة المالية للمهنيين. مع وجود إرتباط طردي معنوي مقداره 78.3%.

تباين الإرتباط بين المجموعتين بلغ (0.081) كقيمة مضافة للإرتباط لصالح مجموعة الأكاديميين وهو غير معنوي لأن قيمة-z تساوي (0.591) وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.96) وهذا ماتؤكد قيمة-p التي تساوي (0.554) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تباين في العلاقة بين قانون الموازنة العامة واداء ديوان الرقابة المالية تبعاً للمؤهل الوظيفي، والتي تم إختبارها وتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة ككل.

تباين التأثير بين المجموعتين بلغ (-0.107) كقيمة مضافة للتأثير لصالح مجموعة المهنيين

- الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص59.
- 6- الكرخي، مجيد عبد جعفر، "الموازنة العامة للدولة". العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، 1999. ص178.
- 7- كوشك، طارق بن، " موازنة البنود تهدر الموارد المتاحة وتفاقم مشكلة الدين العام، عكاظ العدد 937، 2004، ص18.
- 8- شامي صليحة، "تأثير على الاداء الوظيفي للعاملين، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010، ص68.
- 9- الهيتي، صلاح، " تحليل اسس الادارة العامة منظور معاصر"، دار الوزاري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

ثانيا : اللغة الانجليزية :

- 1- Pyhrr. Peter A., "The Zero-Base Approach to Government Budgeting". Public Administration Review. Washington. Jan/Feb. 1977. Vol. 37, pg1.
- 2- Axelord, Donald. "Budgeting for Modern Government" 2 (33) nd edition, .New York, ST. p 33&352005Martin's Press,
- 3- Naz,F. Aftab ,J,& Awais,M, Impact of Human Resource management Practices (HRM) on Performance op SMEs in Multan , Pakistan , International Journal of Management, Accounting and Economics ,2016,P11

وهو غير معنوي لأن قيمة-t المطلقة تساوي (0.738) وهي اقل من قيمتها الجدولية تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (57) التي تساوي (2.0025) وهذا ما تؤكد قيمة-p التي تساوي (0.463) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تباين في تأثير قانون الموازنة العامة على تحسين اداء ديوان الرقابة المالية تبعاً للمؤهل الوظيفي، والتي تم اختبارها وتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة ككل.

### الفصل الرابع : المبحث الاول : الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات :

- 1- تبين من خلال تحليلات ، يوجد اتفاق حول فقرات دور قانون الموازنة العامة من قبل الافراد العاملين في ديوان الرقابة المالية الذي تضمن (24) فقرة بالاعتماد على مدى اتفاهم مع فرضية البحث وبالتحديد اختبار متوسط العينة .
- 2- تبين من النتائج التحليل ، بان يوجد اتفاق حول فقرات اداء ديوان الرقابة المالية من قبل العاملين فيها ، التي تتضمن (22) فقرة الاعتماد على مدى اتفاهم من فرضية البحث وبالتحديد اختبار متوسط العينة يساوي المتوسط الافتراضي.
- 3- تبين من النتائج ، ان يوجد تأثير وعلاقة لقانون الموازنة العامة لتحسين اداء ديوان الرقابة المالية ، ويمثل المتغير المستقل والمتغير التابع على اساس اختبار الفرضية ومعامل التحديد ومعامل ارتباط تحت مستوى المعنوي (0.05) .

التوصيات :

- 1- تباين قواعد والتعليقات عند غياب القانون الموازنة العامة للاغراض المعاملات المالية والرقابية .
- 2- عمل ديوان الرقابة المالية بالقواعد و التعليقات الخاصة المصدرة عند الغياب القانون الموازنة العامة ، لغرض تحسين اداء ديوان الرقابة المالية .
- 3- يجب تنسيق القوانين والتعليقات المصدرة من الوزارة المالية وتعميمها على كافة الوحدات الحكومية مع ديوان الرقابة المالية لتأثير ايجابا على اداء الرقابية.

المصادر:

اولا :اللغة العربية :-

- 1 -سبكاران ، اوما ، " طرق البحث في الادارة مدخل بناء المهارات البحثية " جامعة الملك سعود ، 2005، ص26.
- 2 محمد , عاكف , ( اثر الموازنة العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر), رسالة ماجستير, جامعة عين شمس, 2007، ص9.
- 2-المهايني ، محمد خالد ، (الموازنة العامة للدولة بين الاعداد و التنفيذ والرقابة ) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، 2007 ، ص96.
- 3- سلوم ، حسن عبدالكريم ، "الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ الرقابة " مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 64 ، ص 4 و ص106، 2007.
- 4- الشحروم ، ايمان غسان ، عجز الموازنة العامة في سوريا واثاره الاقتصادية ، مجلات الحوث العربية ، 2013 ، ص 63&64.
- 5- عبد الحميد، عبد المطلب، " اقتصاديات المالية العامة"، الدار